الصباح الاقتصادية
12
العدد 3233 - السنة الحادية عشرة
الإثنين 25 ربيع الأول 1440 - الموافق 3 ديسمبر 2018
Monday 3 December 2018 - No.3233 - 11 th Year

المنتدى القانوني التجاري الثاني دعا إلى استمرار تطوير التشريعات الاقتصادية

الياقوت : قانون الاستثمار الأجنبي يرسخ جاذبية الكويت

جانب من جلسة مستجدات التحكيم التجاري

خليفة الياقوت متحدثا خلال إحدى ندوات المنتدى

العلي : المنتديات مهمة في تنفيذ خطة التنمية ورؤية «كويت جديدة 2035»

دعا المنتدى القانوني التجاري الثاني الذي اقيم في غرفة التجارة والصناعة الى التطبيق الفعلي والحقيقي لقانون استثمار ، خاصة ان الكويت مقبله على تنفيذ العديد من المشاريع التنموية العملاقة ضمن رؤية سمو أمير البلاد حتى عام 2035 « كويت جديدة » .

واوصى المنتدى بضرورة تفعيل العناصر الجاذبة لقانون الاستثمار الاجنبي في الكويت لجذب المستثمر الاجنبي بالإضافة الى حماية نطاق حقوق الملكية الفكرية من خلال العمل القانوني في النزاعات الدولية .

وقال رئيس مجموعة الياقوت القانونية والشريك الاستراتيجي لمجموعة ليكسيس نكسيس خليفة الياقوت إن الكويت من الدول المتقدمة في قوانين الاستثمار واصبحت تحاول ان تواكب التطورات الاقليمية وهناك دول سبقتنا في هذا المجال ولكن يجب علينا العمل في تنفيذ هذه الرؤية خاصة ان قانون الاستثمار الكويتي يوفر ضمانات عديدة ويوفر فرص جديدة للمستثمر الاجنبي في ظل توافر العديد من المقومات التي تملكها الكويت في مقدمتها اقتصاد متين جدا ولديها قضاء عادل وتحتاج فقط تشريعات وهو ما تسعى اليه الدولة حاليا بإصدار تشريعات متطورة .

واضاف ان الكويت جادة في تنفيذ رؤية الكويت 2035 عبر صدور قوانين مساعدة على جذب المستثمرين الاجانب مثل قانون المناقصات رقم 49 لسنة 2016الذي فتح الباب امام الشركات الاجنبية للتصنيف مثل الشركات المحلية وهو ما نشاهده في ارساء مشاريع كبري على شركات اجنبية وهذا يزيد من فرص المنافسة في السوق الكويتي وهي خطوة متقدمة لجذب الشركات الاجنبية للاستثمار في الكويت وتساهم في كسر احتكار الشركات المحلية .

وزاد انه بعد ظهور هيئة الشراكة منذ 4 اعوام اصبح لدينا ما يقارب من 24 شركة اجنبية تستثمر في الكويت بنسبة 100 % بدون شريك محلي ،كذلك رأينا القانون 22 لسنة 2016 لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لحماية لحقوق الملكية الفكرية وهو يساعد المستثمر الاجنبي في حماية حقوقه وكذلك قانون رقم 13 لسنة 2016 للوكالات التجارية والذي يمنع الاحتكار وهناك تعزيز المنافسة .

واشار الي ان الكويت اليوم تعمل جذب المستثمرين ، موضحا أن نشر الثقافة القانونية فيما يتعلق بقوانين الاستثمار الاجنبي ودعم المستثمر الاجنبي اصبح مطلبا ضروريا في ظل انفتاح العالم اقتصاديا والتكتل الاقتصادي في شتى مجالات الحياة ومختلف أنحاء العالم .

وأضاف الياقوت ان الكويت تشهد عصرا حديثا من حيث الاهتمام بالاستثمارات المحلية والعالمية وهو ما يتوافق مع رؤية سمو أمير البلاد حتى عام 2035 « كويت جديدة » ، وخاصة مع توفير هيئة الصناعة للقسائم الصناعية و ايضا اعفاءات ضريبية . واضاف الياقوت اننا في الكويت نشهد عصرا حديثاً من الاستثمار عصراً حديثا من حيث تقدمنا في مجالات عديدة ولذا اصبح الجانب القانوني مطلبا هاما، لا سيما مع التنوع الاقتصادي الاستثماري الذي تشهده الكويت والمنطقة العربية .

وذكر ان المنتدى تطرق الى مكانة الكويت الإقليمية سواء من الناحية الاستثمارية او التجارية ، لا سيما مع التاريخ التجاري الحافل للكويت بين مثيلاتها من الدول الاخرى، مؤكدا ان الكويت تعمل على عدد من التشريعات الاستثمارية والقانونية التي تساهم في مواكبة التطورات العالمية .

واشار الى ان التحكيم التجاري الدولي والقوانين الملزمة له يعد من ابرز القضايا التي ناقشها المنتدى لا سيما فيما يخص مستجدات التحكيم التجاري الدولي وقوانينه وكيفية تطويره والتطبيق الفعلي له من خلال الاطر القانونية الصحيحة وفق التشريعات القانونية والدستورية للكويت.

وقال الياقوت ان العمل وفق قوانين الذكاء الصناعي اصبح مطلبا ضروريا لكافة القانونيين خصوصا مع التطور التكنولوجي الحديث للممارسات القانونية الدولية والمتطورة ، مشيرا الى ان المنتدى السنوي يحرص على دعوة ممثلين واكاديميين وخبراء محليين ودوليين في المؤسسات القانونية والاستثمارية لتسليط الضوء على الممارسات المثلى القانونية المتعلقة بالمجال الاستثماري والتجاري.

أكد الدكتور يوسف العلي وزير التجارة الأسبق على أهمية إشراك المجتمع وشركاء خطة التنمية في رؤية "كويت جديدة 2035"، لتحقيق الرغبة الأميرية السامية المعنية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار.

وقال العلي إن المرحلة الحالية تحتاج الى اقامة العديد من المنتديات والمؤتمرات التي تبحث اليات تنفيذ خطة التنمية ورؤية "كويت 2035" نظرا لان الكويت تعد قاعدة اقتصادية وممر دولي للتجارة والمال والخدمات لإشراك المجتمع وشركاء خطة التنمية في الرؤية والممثلين في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والمبادرين والمواطنين.

وأضاف ان هذه المنتديات تصب في تحقيق رؤية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد لاسيما في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والتي يجب مواكبتها لتحقيق التوجهات الاستراتيجية وجعل الكويت ممرا اقتصاديا عالميا.

وشدد العلي على انه من الضرورة ان يكون اهتمام بنشر الثقافة القانونية التجارية لتوعية المجتمع في العديد من المجالات وذلك بالتزامن مع مواصلة الكويت لتطوير التشريعات والقوانين التجارية الجاذبة للاستثمار والتي تساعد في اقامة بيئة الأعمال والاستثمار لافتا الى ان الكويت لديها خطط توسعية طويلة المدى ومتعددة الأهداف للمشاريع بتحقيق التنمية المستدامة التي يتم تنفيذها وفقا لرؤية الكويت 2035.

خلال اجتماعه مع رؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية

الهاشل: علينا جميعاً كبنوك وجهات رقابية الحذر لتداعيات أي انتكاس في نمو الاقتصاد العالمي

محمد الهاشل

في إطار اللقاءات المستمرة فيما بين بنك الكويت المركزي والإدارات العليا في البنوك الكويتية لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك وتبادل الآراء بشأنها، التقى محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل ظهر أمس في مقر بنك الكويت المركزي، رؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية، حيث رحب المحافظ بالسادة رؤساء مجالس الإدارات معربًا عن سعادته بهذا التواصل مع البنوك مؤكدًا أهمية هذه المشاركة المثمرة، وتم خلال اللقاء تبادل الآراء حول أهم التطورات الاقتصادية والنقدية على الصعيد المحلي والعالمي ومؤشرات أداء البنوك الكويتية وخطط وتوجهات عملها في هذه المرحلة، وقد نوه المحافظ في هذا الشان إلى قوة الأوضاع المالية للقطاع المصرفي ومتانة مؤشرات سلامته المالية المتمثلة في جودة الأصول ومعيار كفاية رأس المال ومعيار الرفع المالي ومعايير السيولة، بالإضافة إلى معدلات الربحية التي يؤكدها التطور في أرباح هذه البنوك وبشكل مستمر.

وصرح المحافظ بأنه قد تم خلال هذا الاجتماع استعراض عدد من المواضيع المهمة، منها تطورات النمو في الاقتصاد العالمي وأثر ذلك على حدوث انكماش اقتصادي ، وتزايد المخاطر على الاستقرار المالي العالمي، منوهًا في هذا المجال إلى التحولات المؤثرة في اتجاهات التوقعات في الأسواق المالية العالمية التي أحدثتها عودة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسياسته النقدية المتطية بداية من ديسمبر 2015 بعد فترة ممتدة نسبيًا لسياسات أسعار الفائدة الصفرية تقريبًا، وبرامج التيسير الكمي المصاحبة لها، موضحًا أيضًا ما يمكن أن يترتب على تطبيق سياسات نقدية متشددة من ضغوط على البلدان والشركات والأسر عالية المديونية، وكذلك أثر النزاعات التجارية على تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، كما أشار أيضًا إلى التطورات في أسواق النفط وما تشهده من تقلبات، وأشار المحافظ إلى أنه بالرغم من قوة أوضاع القطاع المصرفي في الكويت ومتانة مؤشرات سلامته المالية والتي دعمتها سياسات التحوط الكلي التي انتهجها بنك الكويت المركزي، إلا أنه يتعين علينا جميعًا كبنوك وجهات رقابية أن نحافظ على هذه المنجزات، وألا يكون ذلك مدعاة للتراخي عن الاستمرار في أخذ المزيد من التحوط بحيث نكون دائما متيقظين وعلى حذر لتداعيات أي انتكاس في نمو الاقتصاد العالمي.

كذلك أوضح المحافظ أنه تم خلال الاجتماع تبادل الآراء ووجهات النظر حول تضمين العضو المستقل في تشكيل مجالس الإدارة للبنوك، ضمن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية وذلك في إطار ترسيخ مبدأ استقلالية أعضاء مجالس الإدارة، والتي تشكل أحد المحاور المهمة لممارسة الحوكمة السليمة، ومنوهًا إلى أن تعليمات بنك الكويت المركزي في يونيو 2012 جاءت قبل صدور قانون الشركات رقم «1» لسنة 2016 الذي اشتمل أحكامًا خاصة بالأعضاء المستقلين ضمن مجالس الإدارة.

كما أشار الدكتور الهاشل إلى أنه استكمالًا لجهود بنك الكويت المركزي في سبيل توفير السياسات والتعليمات الرقابية الملائمة لدعم المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال المتطورة في مجال التقنيات الحديثة والحلول الرقمية، فإن بنك الكويت المركزي قد أصدر وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية «Regulatory Sandbox» لاختبار المنتجات والابتكارات والحلول المالية الرقمية في بيئة آمنة تضمن سلامة النظام المالي والمصرفي ولا تعرضه لأية مخاطر. ويدعو بنك الكويت المركزي كافة مبتكري الحلول الرقمية والتقنيات المالية الحديثة للاستفادة مما تقدمه البيئة الرقابية التجريبية في اختبار مبتكراتهم.

واختتم المحافظ بتأكيد حرص بنك الكويت المركزي والتزامه منهجية التواصل مع البنوك لاستطلاع آرائها حول ما يصدره من تعليمات، وترحيب بنك الكويت المركزي بمواصلة اللقاءات مع البنوك لمناقشة كل ما هو في مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني.

المؤشر «العام» يستقبل ديسمبر على ارتفاع بـ 1.6 نقطة

استهلت بورصة الكويت تعاملات شهر ديسمبر أمس الأحد على ارتفاع لمؤشر العام 6. 1 نقطة ليبلغ مستوى 9. 5110 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,03 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 77. 77 مليون سهم تمت من خلال 3285 صفقة نقدية بقيمة 2. 11 مليون دينار كويتي «نحو 96. 36 مليون دولار أمريكي».

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 8. 4 نقطة ليصل إلى مستوى 8. 4734 نقطة وبنسبة ارتفاع 10. 0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 13. 54 مليون سهم تمت عبر 1968 صفقة نقدية بقيمة 8. 2 مليون دينار «نحو 2. 9 مليون دولار».

كما انخفض مؤشر السوق الأول 05. 0 نقطة ليصل إلى مستوى 7. 5317 نقطة من خلال كمية أسهم بلغت 6. 23 مليون سهم تمت عبر 1317 صفقة بقيمة 4. 8 مليون دينار «نحو 72. 27 مليون دولار».

وكانت شركات «تحصيلات» و«أسمنت خليج» و«مشاعر» و«اكتتاب» و«صكوك» الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم «أهلي متحد» و«عقارات ك» و«إيفا» و«بتروجلف» و«أعيان» الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت «تجارة» و«إيفا» و«أرزان» و«أجيال» و«الخليجي».

جلسة متباينة للبورصة

وتابع المتعاملون إعلان بورصة الكويت بشأن وقف التداول في أسهم شركتي «الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية» و«مشرف للتجارة والمقاولات» اعتبارا من اليوم الأحد لحين إفصاحهما عن نتائج البيانات المالية.

كما تابع المتعاملون إفصاح عن تعامل شخص مطلع على أسهم شركة «سنرجي القابضة» وإيضاح من بنك الكويت الدولي بشأن التداول غير الاعتيادي وإفصاح من شركة «الكويت للتأمين» بشأن تصنيفها الائتماني.

وشهدت الجلسة إيضاح شركة «بوبيان للبتروكيماويات» بشأن التداول غير الاعتيادي على سهمها علاوة على إعلان بورصة الكويت تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لمصلحة إدارة التنفيذ بوزارة وزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي – الثاني – الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات – الثالث – فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«أو تي سي» يشهد تداول 17.9 ألف سهم بـ 278.2 ديناراً

شهد سوق تداول الأوراق المالية غير المدرجة المعروف اختصارا بـ«او تي سي» في مستهل جلسات الأسبوع أمس الأحد تداول 9. 17 الف سهم بقيمة 2. 278 دينار كويتي «نحو 919 دولار أمريكي» تمت عبر صفقة واحدة.

ولم تشهد شاشة تداولات الصفقات الخاصة أي حركة تداول في حين كانت شركة «المجموعة الدولية للاستثمار» الأكثر تداولا من حيث الكمية والقيمة و أعداد الصفقات.

وسوق «او تي سي» نظام عملت بورصة الكويت على ابتكاره ليخدم جميع المتعاملين في الأوراق المالية غير المدرجة بهدف خلق منصة تداول ممكنة بالكامل تتسم بالمصداقية والعدالة وهو نظام إلكتروني حديث لتداول الأوراق المالية غير المدرجة في السوق الرسمي وهو الأول على مستوى منطقة الخليج العربي.

واتصفت عملية تداول الأوراق المالية غير المدرجة سابقا التي كانت تتم بطريقة يدوية بالقصور وافتقارها للشفافية كما عانى المتداولون التخوف من مدى جدية عمليات البيع والشراء ومن حقيقة السعر المتفق عليه وصعوبة تحصيل المبالغ الناتجة عن البيع أو المدفوعة للشراء.

وتكمن آلية وشروط عمله بان تتم فيه جميع إجراءات التداول والتي من شأنها أن ينتج عنها ارباح وخسائر ونقل ملكيات تتم عن طريق مكاتب وساطة مرخص لها كما تخضع لقواعد نظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة ويتحمل المتعامل وفق هذا النظام مسؤولية المخاطر الناتجة عن تنفيذ هذه الصفقات والتقصي عن الوضع المالي والقانوني للشركة التي يتداول على أسهمها.

واستحدثت بورصة الكويت هذا النظام لتداول الأوراق المالية غير المدرجة وإجراء تعديلات شملت إدخال الميكنة الكاملة على هذا النظام وتطوير آلية عمله والضوابط والنظم الخاصة به وسد الثغرات القانونية التي كانت تواجه الآلية السابقة.

وأوجبت القواعد أن تتم التداولات عن طريق الوسطاء على غرار السوق الرسمي وأن تحتفظ كل الشركات بسجلات مساهميها لدى وكالة مقاصة مرخص لها.

ويتم من خلال النظام الجديد تسهيل إجراءات بيع وشراء الأوراق المالية غير المدرجة واختصار الدورة المستندية من خلال الميكنة الكاملة وتسهيل عمليات التسوية والتقاص بين المتعاملين من خلال النظام كما يتميز باستحداث موقع إلكتروني مخصص للأوراق المالية غير المدرجة.